

فقه السنة النبوية

أفعال الرسول ﷺ

أسس فهم أحاديث الأحكام

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن
والاه ، وبعد :

فإن السنة النبوية التي هي أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته : هي
المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بنصوص القرآن الكريم وإجماع الأمة .
ولا يجادل أو ينكر ذلك إلا كل جاحد أو مكابر أو منافق ، ولا يجروا أحد
على تجاوز السنة ، لأنها الأرضية الخصبة المباركة التي حددت معالم
التشريع ، فأوضحت مجمله ، وخصصت عموميه ، وقيدت إطلاقه ،
وترجمت أحكام الشريعة إلى واقع عملي ، وسنة متبعة ، وسيرة نقية
واضحة كالشمس ، لا يزيغ عنها إلا هالك .

ولكن نطاق العمل بالسنة محل اختلاف بين العلماء ، ما بين مشدد
وموسع ، والخلاف قديم في الجملة ، قريب في جوانبه من الناحية
العملية ، حيث نجد المذاهب الإسلامية متقاربة النتائج أو الآثار في تطبيق
السنة ، ولكل مذهب منهج أو طريق ، والمقصد واحد ، وهو استنباط
الأحكام الشرعية من السنة الصحيحة ، التي استقرت في الحياة
الإسلامية ، ولم تعدل أو تنسخ بطريق علمي ثابت .

وهذا بحث في فلك فقه الحديث أو السنة ، ينحصر في أمرين :

- أفعال الرسول ﷺ عند أصولي الحنفية .
- أحاديث الأحكام والأسس التي تراعى في تحليلها .
- علماً بأن سنة النبي ﷺ جامعة للأمر والنهي والخاص والعام وغيرها من أقسام الكلام أو الخطاب التشريعي .
- والتعبير بالسنة أولى من لفظ الخبر أو الحديث ، لأن لفظ السنة شامل لقول الرسول وفعله ﷺ^(١) .

* * *

(١) هذا البحث مقدم إلى ندوة الحديث العالمية في قيصري - تركيا في

أفعال الرسول ﷺ عند أصولي الحنفية

الفعل الصادر من النبي ﷺ بقصد التشريع أو الاقتداء والاهتداء به ، مثل القول ، والمقتدى به : إما مباح أو مستحب ، أو واجب أو فرض .

قال في كشف الأسرار^(١) : الأقرب إلى الصواب أن الأفعال ثلاثة أقسام : واجب ، ومستحب ، ومباح ، وأرادوا بالواجب الفرض ، لأن الواجب الاصطلاحي : ما ثبت بدليل فيه اضطراب ، ولا يتصور ذلك في حقه عليه السلام ، لأن الدلائل الموجبة كلها في حقه قطعية .

ويمكن أن يحمل التقسيم الرباعي على أن المراد تقسيم أفعاله بالنسبة إلينا ، وحينئذ يتحقق فيها الواجب الاصطلاحي ، لتصور ثبوت وجوب بعض أفعاله في حقنا ، بدليل مضطرب .

وغير المقتدى به : إما مخصوص به ، أو يفعله من غير قصد وهو المسمى بالزلة ، ولا بد من أن ينبّه عليها ، لئلا يقتدى به فيها .

وعليه ، تكون أفعال النبي ﷺ ثلاثة أقسام^(٢) :

الأول - الأفعال الجبلية التي يقوم بها الرسول ﷺ بحكم الفطرة أو الجبلية الإنسانية ، مثل التنفس والقيام والقعود والأكل والشرب ونحوها ،

(١) كشف الأسرار على أصول البزدوي للبخاري ٩٢٠/٢ .

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١٨٠/٢-١٨١ ، كشف الأسرار ٩١٩/٢ وما بعدها ، التلويح على التوضيح للفتازاني ١٤/٢ .

مما لا يخلو ذو روح عنها ، فإنها على الإباحة بالنسبة إليه وإلى أمته بلا خلاف ، بشرطين وهما :

١- أن لا يكون هذا الفعل بياناً لمجمل الكتاب ، فإنه حينئذ يكون تابعاً للمبين في الوجوب والندب والإباحة .

٢- وأن لا يكون امتثالاً وتنفيذاً لأمر سابق ، فإنه تابع للأمر أيضاً بالاتفاق في الوجوب والندب .

الثاني - الأفعال التي ثبت كونها من خصائص النبي ﷺ : كإباحة الوصال في الصيام ، واختصاصه بوجوب صلاة الضحى ، والأضحى ، والوتر ، والتهجد بالليل ، وإباحة الزيادة في الزواج على أربع نسوة ، وغير ذلك ، فحكم هذه الخصائص : أنه لا يقتدى به فيها ، وتعتبر خاصة به بالاتفاق .

الثالث - الأفعال المجردة عما سبق ، وإنما المقصود بها التشريع : فهذه نطالب بالتأسي والاعتداء بها ، غير أن صفتها الشرعية تختلف بحسب الوجوب أو الندب أو الإباحة ، وتعرف صفتها مما يأتي :

أ- فإن كانت هذه الأفعال واردة بياناً لمجمل في القرآن ، أو تقييد لمطلق أو تخصيص لعام : فحكمها حكم ما بينته من وجوب وندب . ويعرف البيان إما بصريح القول ، مثل قوله ﷺ في الصلاة : (صلوا كما رأيتموني أصلي)^(١) ، وفي الحج : (خذوا عني مناسككم)^(٢) . وإما بقرائن الأحوال ، كقيامه بفعل صالح للبيان عند الحاجة إليه ، كقطعه يد

(١) أخرجه أحمد والبخاري عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أحمد ومسلم والنسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، بلفظ : (لتأخذوا عنكم مناسككم . .) .

السارق من الرسغ ، فإنه بيان لقوله تعالى : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] . وكتيممه إلى المرفقين ، فإنه بيان لقوله تعالى : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ ﴾ [المائدة : ٦] .

ففي هذه الأحوال : يكون البيان تابعاً للمبين في الوجوب والندب والإباحة . والأمة تكون بأفرادها مثل النبي في كونهم متعبدين في التأسّي به ، بإتيان مثل ذلك الفعل على تلك الصفة .

٢- وإن لم يظهر كون الفعل للبيان ، بل ورد ابتداء ، فإما أن تعرف صفته الشرعية أو لا تعرف ، فإن عرفت صفته من وجوب أو ندب أو إباحة ، فإن أمته في الفعل مثله ، وهو الرأي الحق ، كما قال الشوكاني^(١) ، والدليل : هو القرآن ، وفعل الصحابة .

أما القرآن : فقول الله تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ فَاتَّبِعُونِي يُعْبِقِ اللَّهُ أَفْسَاؤَكُمْ إِنَّهُ كَانَ وَلِيَّ الْكَافِرِينَ ﴾ [الحشر : ٧] .
﴿ قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

[النور : ٦٣] .

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء : ٥٩] .

وأما الصحابة : فكانوا يرجعون إلى فعله ﷺ ، احتجاجاً واقتداءً به في وقائع كثيرة ، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تقبيل الحجر

(١) إرشاد الفحول : ص ٣٢ .

الأسود ، وقال : (لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقبل ما قبلتك)^(١) .

- فإن جهلت صفة الفعل الشرعية ، نظرت : فإن ظهر فيه قصد القربة ، بأن كان مما يتقرب به إلى الله عز وجل ، كصلاة ركعتين ، من غير مواظبة عليهما ، فيدل على النذب ، لأنه أقل ما يفيد جانب الرجحان ، لأن ظهور قصد القربة دليل على أن الفعل مطلوب .

وإن لم يظهر فيه قصد القربة ، كالبيع والمزارعة ونحو ذلك من جملة المعاملات ، ففعله يدل على الإباحة بالإجماع .

* * *

(١) أخرجه الجماعة (أحمد وأصحاب الكتب الستة) عن عمر رضي الله عنه .

التعارض بين الفعلين

لا يجوز ولا يصح وقوع التعارض بين الأفعال ، بحيث يكون البعض منها ناسخاً لبعض أو مخصصاً له ، لأنه إن لم تتناقض أحكام الفعلين ، فلا تعارض ، وإن تناقضت فلا تعارض أيضاً ، لأن المتماثلين كصلاة الظهر في وقتين ، أو المختلفين الجائز اجتماعهما كالصلاة والصوم ، لا تعارض بينهما ، كما هو ظاهر ، لأنه في حال التماثل يجوز أن يكون الفعل في ذلك الوقت واجباً ، وفي مثل ذلك الوقت بخلافه ، لأن الفعل لا عموم له ، فلا يشمل جميع الأوقات المستقبلية ، ولا يدل على التكرار ، كما قال جمهور أهل الأصول^(١) .

وأما في حال الاختلاف ، أي : الفعلان المختلفان اللذان لا يتصور أحد اجتماعهما وتتناقض أحكامهما ، كما لو صام في وقت معين ، وأكل في مثل ذلك الوقت ، فإنه لا تعارض بينهما أيضاً ، لجواز أن يكون الفعل في وقت واجباً أو مندوباً أو جائزاً ، وفي مثل ذلك الوقت بخلافه ، من غير أن يكون مبطلاً لحكم الأول ، لأنه كما يقول الأصوليون : لا عموم للفعل ، فلا يشمل جميع الأوقات المستقبلية ، ولا يدل على التكرار ، كما تقدم .

(١) التقرير والتحرير ٢/٣ ، فواتح الرحموت ١٨٩/٢ ، إرشاد الفحول للشوكاني : ص ٣٤ .

لكن إذا كان مع الفعل الأول قول مقتضى لوجوب تكراره ، فإن الفعل قد يكون ناسخاً أو مخصصاً للقول ، لا للفعل ذاته ، فلا يتم التعارض بين الفعلين أصلاً .

* * *

تعارض القول مع الفعل

إذا وقع التعارض بين القول والفعل ، مثل نهيه ﷺ عن استقبال القبلة واستدبارها أثناء الغائط والبول ، وجلوسه لقضاء الحاجة في البيوت مستقبل بيت المقدس ، ففيه أحوال ثلاثة : إما أن يكون القول متقدماً ، أو على العكس ، أو أن يجهل الحال^(١) :

١- إذا كان القول متقدماً على الفعل :

كما إذا فعل النبي ﷺ فعلاً ، وقام الدليل على أنه يجب علينا اتباعه فيه ، فإنه يكون ناسخاً للقول المتقدم عليه المخالف له ، سواء أكان ذلك القول عاماً أم خاصاً بالنبي أم خاصاً بنا ، مثال الأول وهو العام : أن يقول : صوم يوم كذا واجب علينا ، ثم يفطر ذلك اليوم . وأما التعارض في الخاص بالنبي ﷺ فلا يؤثر في حق الأمة .

فإن لم يدل الدليل على أنه يجب علينا أن نتبعه في ذلك الفعل ، كالأفعال الجبلية ، فلا يكون الفعل ناسخاً للقول ، بل مخصصاً له إذا كان القول المتقدم عاماً ، ولم يعمل بمقتضاه .

٢- إذا كان القول متأخراً عن الفعل :

الذي دل الدليل على أنه يجب علينا اتباعه فيه ، نحو أن يصلي

(١) المعتمد لأبي الحسين البصري ١/ ٣٩٠ ، إرشاد الفحول ص ٣٤ وما بعدها .

النبي ﷺ إلى بيت المقدس ، ويقول بعدئذ : الصلاة إلى بيت المقدس غير جائزة ، فهنا ثلاثة أحوال ، فيما إذا دل الدليل على وجوب تكراره ﷺ وعلى أمته ، فإن لم يدل على التكرار ، فلا تعارض أصلاً .

أ- إذا كان القول المتأخر عاماً : أي متناولاً له ﷺ ولأُمته ، فإنه يكون ناسخاً للفعل المتقدم ، كما إذا صام يوم عاشوراء مثلاً ، وقام الدليل على وجوب تكراره وعلى تكليفنا به ، ثم قال : لا يجب علينا صيامه ، فإن هذا القول ينسخ الفعل المتقدم .

ب - إذا كان القول المتأخر خاصاً به ﷺ : كما إذا قال في المثال السابق : لا يجب علي صيامه ، فإنه يكون ناسخاً في حقه ﷺ ، وأما أمته فلا تعارض بالنسبة إليها ، لعدم تعلق القول بهم ، فيستمر تكليفهم به .

ج - إذا كان القول المتأخر خاصاً بالأمة : كما إذا قال في المثال السابق : لا يجب عليكم أن تصوموا ، فلا تعارض فيه بالنسبة إلى النبي ﷺ ، فيستمر تكليفه به ، وأما في حق الأمة ، فإنه يدل على عدم التكليف بذلك الفعل . غير أنه إذا ورد القول قبل صدور الفعل منا ، فيكون مخصصاً للفعل المتقدم ، أي : مبيناً لعدم الوجوب . وإن ورد بعد صدور الفعل ، فيكون ناسخاً للفعل المتقدم .

٣- إذا كان المتأخر من القول والفعل مجهولاً :

فيتحقق التعارض بنحو ظاهر ، فيرجح أحدهما عند الحنفية^(١) على الآخر إن أمكن ، بطريق من طرق الترجيح ، كترجيح المحرّم على المبيح ، وترجيح أحد خبري الأحاد بضبط الراوي ، أو عدالته ، أو فقهه ، ونحو ذلك . فإن تعذر الترجيح ، فيلجأ إلى الجمع والتوفيق بين

(١) فواتح الرحموت ١٨٩/٢ ، مرآة الأصول ٣٧٢/٢ ، التقرير والتجيز ٣/٣ .

القول والفعل بالتخصيص أو غيره ، فإن لم يمكن الجمع ، فيقدم عند جمهور الأصوليين القول على الفعل ، لأن القول يدل بنفسه على مقتضاه من غير واسطة . أما الفعل فإنه لم يوضع للدلالة ، وإن دل فإنما يدل بوساطة القول ، مثل : (صلوا كما رأيتموني أصلي) فإن دلالة الفعل ، وهو صلاة الرسول ﷺ حصلت بوساطة هذا القول .

وخلاصة القول : إن أفعال الرسول ﷺ التشريعية مثل أقواله هي حجة ، وتختلف صفتها الشرعية وجوباً أو نداءً أو إباحة ، إما بحسب ما بينته من القرآن الكريم ، فلليان حكم المبيّن ، بصريح القول أو بقرائن الأحوال ، وإما بمعرفة صفتها الشرعية من وجوب أو نداء أو إباحة ، لأن الرسول ﷺ هو الأسوة والواجب إطاعته بنصوص كثيرة في القرآن الكريم ، وإما بظهور قصد القربة من فعله ، فيكون مندوباً ، وإلا كان مباحاً ، لأنه القدر المتيقن من صدور الفعل منه ، وهو أدنى درجات أو مراتب التكليف .

ويكون الفعل المتأخر ناسخاً للقول المتقدم المعارض له ، أو على العكس ، إذا عرف تاريخ كل منهما ، فإن جهل تأخر أحدهما قدّم القول ، لأنه الموضوع للدلالة في الأصل البياني . ولا يتصور التعارض بين الفعلين ، لأن الفعل لا عموم له ، فلا يشمل جميع الأوقات المستقبلية ، ولا يدل على التكرار .

أحاديث الأحكام والأسس التي تراعى في تحليلها

تناولت السنة النبوية بمنهج تفصيلي أكثر من القرآن الكريم جميع شؤون الحياة العَقَدية والتعبدية والأخلاقية والتعاملية والسيرة ، فكانت موضوعات السنة شاملة مايلي :

- ١- أحاديث العلم والمعرفة والإخلاص والنية .
- ٢- العقائد المتعلقة بأصول الإيمان والإسلام ، والغيبيات والسمعيات ، والبعث ، وأهوال القيامة ، وصفات الجنة والنار .
- ٣- أحكام العبادات والمعاملات (العقود والتصرفات) والجنايات والحدود ، والأسرة (الزواج والطلاق وتوابعهما) والمواريث ، والجهاد ، وعلاقات المسلمين بغيرهم في داخل الدولة الإسلامية وخارجها .
- ٤- أحاديث الفضائل والآداب والأخلاق ، والبر والصلة ، والعادات (في الطعام والشراب واللباس والنوم والجلوس والرؤيا والسلام والسفر ، ونحو ذلك) . وهذا القسم ليس مجرد دعوة أدبية أو كمالية ، وإنما قد يكون حكم العادة واجباً أو مندوباً أو مباحاً أو حراماً .
- ٥- أحاديث التوبة والزهد ، وقراءة القرآن والتفسير ، والأذكار والأدعية ، وكرامات الأولياء وفضلهم . وهذا القسم يبني الشخصية المسلمة بناءً سوياً معتدلاً ، من غير إفراط ولا تفريط ، فهو صمام أمان من الانحراف ، أو التهور والطيش ، أو العصيان والفساد .

٦- أحاديث الشمائل والخصال والسيرة النبوية ، والمعجزات وتنبؤات المستقبل ، وقصص الأنبياء السابقين ، والطب النبوي .

والذي يهمنا هنا أحاديث الأحكام ، وقد حدد ابن العربي مقدارها بثلاثة آلاف ، ونقل عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : إن الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي ﷺ ينبغي أن تكون ألفاً ومئتين^(١) . وهذا التحديد تقريبي ، لأن أحاديث الأحكام كثيرة موزعة في مصادر السنة المختلفة ، لذا قال الشوكاني :

والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة : أن المجتهد لا بد من أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الفن ، كالأمهات الست (وهي صحيح البخاري ، ومسلم ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه) وما يلحق بها كسنن البيهقي ، والدارقطني ، والدارمي ، مشرفاً على ما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات والكتب التي التزم مصنفوها الصحة ، مثل صحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، وصحيح الحاكم النيسابوري ، حتى لا يلجأ المجتهد إلى القول بالرأي أو القياس ، مع وجود النص ، وهذا ما يتعلق بسنن الحديث^(٢) .

ويمكن الاعتماد في الغالب على كتابين مشهورين دراسيين في الكليات الجامعية وهما : (بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني) (٨٥٢هـ) بشرح سبل السلام للصنعاني (١١٨٢هـ) وقد بلغت أحاديثه ١٤٨٨ حديثاً ، و (منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار لشيخ الحنابلة ابن تيمية الجد وهو أبو البركات مجد الدين بن عبد السلام) (٦٥٢-٥٩٠هـ) وهو جد شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد

(١) إرشاد الفحول : ص ٢٢١ .

(٢) المرجع السابق .

الحليم (٦٦١-٧٢٨هـ) وقد اشتمل هذا الكتاب على (٥٠٢٩ حديثاً) وله شرح مشهور هو نيل الأوطار لقاضي القضاة اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ) .

وأما الأسس الواجب اتباعها في تحليل أحاديث الأحكام واستنباط أحكامها فهي نوعان : الأول - : شكلي ، والثاني - : موضوعي .

أما الناحية الشكلية في الأحاديث : فهي البوابة أو النافذة الأولى لتقييم أو تقويم الحديث ، وهي معرفة سند الحديث أي طريق وصوله إلينا ، من تواتر أو شهرة أو آحاد ، ومعرفة حال الرواة ، من جرح وتعديل ، فتقبل رواية (العدل الضابط عن مثله إلى منتهى السند من غير شذوذ ولا علة قاذحة) وهذا ضابط الحديث الصحيح ، ويلحق به الحديث الحسن الذي يكون فيه ضبط الراوي أقل ، فإذا كان الراوي متصفاً بالعدالة والضبط ، أي الحفظ ، والسماع عن تلقى الحديث في السلسلة إلى الصحابي ، كانت روايته مقبولة . وهذا لتمييز صحيح السنة من ضعيفها ، وهو فن تخريج الحديث وبيان طرقه ، واختلاف ألفاظه ، وما قيل فيه من صحة أو ضعف وسبب ضعفه ، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه ، وإبداء الرأي الراجح في ذلك . فإذا كان الحديث صحيحاً أو حسناً ، كان ثابتاً مقبولاً ، ومحطة لاستنباط الأحكام الشرعية منه .

وقد عني علماء الحديث بالسند عناية فائقة ، فوضعوا علم مصطلح الحديث ، وأبانوا الشروط الدقيقة لقبول الأخبار ، ونقدوا حال الرواة ، وانفردوا بهذا العلم التوثيقي الذي لا نظير له في العالم ، كما انفرد الفقهاء بعلم أصول الفقه ، ووضعوا ضوابط كثيرة أهمها خمسة عشر ضابطاً لقبول المتن ، كما سيأتي بيانه .

ويمكننا الاعتماد في العصر الحاضر على جهود العلماء المعاصرين

في تنظيم وتبويب وتصنيف الموسوعات الحديثية التي بلغت في العالم الإسلامي سبعة وعشرين مشروعاً فأكثر ، وبخاصة ما تقوم به مراكز السنة والسيرة النبوية في المدينة المنورة وغيرها ، وما ينشره بعض الأشخاص من دراسات تتعلق بدرجة الحديث صحة وضعفاً ، مع التحفظ على ما قد يكون هناك من تعارض عند الباحث نفسه أو بين الباحثين ، وهذا هو الأساس الأول للنظر في الحديث ، فلا يقبل إلا الثابت الصحيح أو الحسن ، ويترك في مجال استنباط أحكام الشريعة الثابتة العمل بالضعيف ، وينبذ الموضوع نهائياً .

وحينئذ ينبغي تنقيح مدونات الفقه الإسلامي من الأحكام المستخلصة من الأحاديث غير الثابتة ، بالاعتماد على محاور الحديث الصحيح والحسن فقط . وستكون الأحاديث الثابتة أيضاً هي المعول عليها في علوم التفسير والتوحيد وغيرها من العلوم الدينية ، لأن الحديث الموضوع ضرر محض على الأمة ، والضعيف بالغ الأثر في مجال الأحكام الشرعية الدائمة ، إذ لا يقبل في تقرير حكم شرعي .

وليس من الضروري في مجال استنباط الأحكام أن نجد حديثاً لكل مسألة أو حادثة قديمة أو مستجدة ، وإنما يمكننا الاعتماد على الأصول الشرعية الاعتقادية ، وقواعد الشريعة الكلية ، ومقاصد الشريعة العامة ، لتحقيق التطابق مع إرادة الله في الكون والإنسان ، والتزام روح التشريع وآفاقه الكبرى في رعاية المصالح العامة ، ودرء المفسدات ، وإخلاء العالم من الشرور والمضار والفتن ، والحفاظ على وحدة الأمة ، ونبذ كل ألوان التفرقة السياسية والإقليمية والطائفية والعصبية المذهبية الضيقة أو الخائفة أو القاتلة .

وأما الناحية الموضوعية في الحديث ، وهي ما يسمى بمتن الحديث ،

فهي أيضاً كانت محل عناية المحدثين والفقهاء ، وإن كانت العناية واضحة التأصيل والترسيخ والتبويب في مجال دراسة السند أكثر من المتن ، لكنهم لاحظوا ذلك بنحو أساسي أو بدهي ، على عكس ما يوجه لهم من الاتهام في هذا المجال . وكان نقدهم للأخبار يشمل الأمرين معاً : نقد السند ، ونقد المتن .

أما نقد السند : فيشمل ضوابط درجة الحديث ، وعلامات الوضع .
أما ضوابط درجة الحديث : فإن المحدثين كما تقدم قسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام : صحيح ، وحسن ، وضعيف .
والصحيح : هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ، حتى ينتهي إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي أو التابعي ، من غير شذوذ ولا رد ، ولا تعليل بعلّة قادحة^(١) .

والحسن : هو ما اتصل سنده بعدل خف ضبطه ، من غير شذوذ ولا علة . وهو نوعان : الحسن لذاته : وهو ما ذكرناه ، الذي يرويه راوٍ خف ضبطه . والحسن لغيره : وهو ما كان في إسناده مستور ، لم تتحقق أهليته ، وعضد براوٍ معتبر من متابع أو شاهد^(٢) .

والضعيف : هو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن ، أو ما لم تجتمع فيه صفات القبول ، سواء في سنده أو في متنه^(٣) .

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (لابن الصلاح) للحافظ ابن كثير : ص ٦ ، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر : ص ٨ ، تدريب الراوي للسيوطي ص ٢٢ .

(٢) الباعث الحثيث : ص ٢٨ ، شرح نخبة الفكر : ص ٨ ، ١١ .

(٣) الباعث الحثيث : ص ٢٥ وما بعده ، فتح المغيث للعراقي ٦٧/١ ، تدريب الراوي : ص ١١٧ .

وقد فرغ العلماء من بيان درجات الأحاديث هذه ، فميزوا الثابت عن الضعيف .

وأما ضوابط وضع الحديث : فهي إما في السند أو في المتن^(١) .

وعلامات الوضع في السند كثيرة ، أهمها :

١- كون الراوي كذاباً .

٢- اعتراف واضعه بالوضع .

٣- رواية الراوي عن شيخ لم يثبت لقياء له ، أو ولد بعد وفاته .

٤- رعاية المصلحة أو الهوى ، كالأحاديث التي وضعتها الفرق والمذاهب السياسية المعارضة ، من خوارج ، وشيعة متطرفة ، ومجاملة الخلفاء كإضافة (أو جناح) في حديث : (لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل) وترويج السلعة كوضع محمد بن الحجاج النخعي بائع الهريسة حديث : (الهريسة تشد الظهر) . والترهيب من شيء أو الترغيب فيه ، مثل أحاديث فضائل السور القرآنية ، وثواب الأعمال المبالغ فيه .

وعلامات الوضع في المتن كثيرة أيضاً ، أهمها :

١- ركاكة اللفظ : بحيث يدرك العربي الفصيح السليم البيان أن مثل هذا اللفظ ركيك ، لا يصدر عن فصيح ولا بليغ ، فكيف بسيد الفصحاء وهو النبي ﷺ؟ القائل عن نفسه : (بعثت بجوامع الكلم)^(٢) (أنا أعربكم ، أنا من قريش ، ولساني لسان بني سعد بن بكر)^(٣) .

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي . ص ١١٤-١٢٠ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم والنسائي عن أبي هريرة ، وهو صحيح .

(٣) حديث مرسل صحيح ، أخرجه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي ، رمز له السيوطي بالصحة .

٢- فساد المعنى : بأن يخالف الحديث بدهيات العقول ، مثل : (أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً ، وصلت عند المقام ركعتين) أو يخالف قواعد الأخلاق ، مثل : (جور الترك ولا عدل العرب) أو يدعو إلى الشهوة والفساد ، مثل : (النظر إلى الوجه الحسن يجلي البصر) أو يخالف الحس والمشاهدة مثل : (لا يولد بعد المئة مولود لله فيه حاجة) . أو يعارض قواعد الطب المتفق عليها مثل : (الباذنجان شفاء من كل داء) أو يصادم ما يوجبه العقل أو الفطرة لله من تنزيه وكمال ، نحو : (إن الله خلق الفرس فأجراها ، فعرقت ، فخلق نفسه منها) أو يخالف قطعيات التاريخ مثل : (عوج بن عنق طوله ثلاثة آلاف ذراع . .) أو يشتمل على سخافة أو أسطورة أو خرافة ، مثل : (الديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي جبريل) .

وهكذا كل ما يردده العقل بداهة فهو باطل مردود ، قال ابن الجوزي : (ما أحسن قول القائل : كل حديث رأيت تخالفه العقول ، وتناقضه الأصول ، وتباينه النقول ، فاعلم أنه موضوع) .

٣- مخالفة صريح القرآن بحيث لا يقبل التأويل : مثل : (ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء) فإنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام : ١٦٤] . أو يخالف السنة المتواترة ، مثل : (إذا حدثتكم بحديث يوافق الحق ، فخذوا به ، حدثت به أو لم أحدث) فإنه مخالف للحديث المتواتر : (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) أو يخالف قواعد القرآن والسنة ، مثل : (من ولد له ولد فسماه محمداً ، كان هو ومولوده في الجنة) فإنه مخالف للحكم المقطوع به في الشرع من أن النجاة بالأعمال الصالحة ، لا بالأسماء والألقاب .

أو يخالف الإجماع ، مثل : (من قضى صلوات من الفرائض في آخر

جمعة من رمضان ، كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته في عمره إلى سبعين سنة) فهذا مخالف لما أجمع عليه من أن الفائتة لا كفارة لها إلا قضاؤها بذاتها ، أو يخالف قواعد العلم والواقع ، مثل : (يوم صومكم يوم نحركم) فإنه وإن وافق واقع الصدفة أحياناً ، فلا يتفق دائماً يوم الأضحى مع بدء الصوم .

٤- مخالفة حقائق السيرة والتاريخ : مثل وضع النبي الجزية على أهل خيبر ، مع أن آية الجزية نزلت بعد عام تبوك ، وأن معاوية أسلم عام الفتح - فتح مكة ، وأن النبي ﷺ دخل الحمام بغير مئزر ، مع أنه لم يدخل حماماً قط ، لأن الحمامات لم تكن معروفة في عصر النبي في الحجاز .

٥- تأييد أهواء الراوي : كرواية الشيعي المتعصب حديثاً غير ثابت يتضمن الإشادة بفضائل علي وآل البيت ، ورواية المرجيء في مذهب الإرجاء ، كادعاء حبة بن جوين المغالي في التشيع أن علياً عبد الله مع الرسول قبل أن يعبده أحد بخمس أو سبع سنين .

٦- معارضة الحديث لما تتوافر الدواعي على نقله : بأن يتفرد راوٍ فيما شأنه الاشتهار والتداول ، كحديث الشيعة بالوصاية لعلي في حديث (غدير خم) فإن من أمارات وضعه التصريح بإعلانه بين الصحابة ، ثم اتفاقهم جميعاً على كتمانهم ، وقت استخلاف أبي بكر رضي الله عنه ، وهذا مستحيل عادة ، لما اشتهر به الصحابة من العدالة بتعديل الله في قرآنه . أما ادعاء رفض نظرية عدالة الصحابة بسبب وجود فساق وكفار فيهم من أجل النفاق ، فهو في غير محله ، لأن المنافقين لا يقال لهم صحابة . وقد صرح ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (١ / ١٣٥) بأنه لا يوجد نص صريح قاطع على خلافة علي ، لا يوم الغدير ، ولا خبر المنزلة ، ونحوهما من الأخبار الواردة من طرق العامة وغيرها ، وإنما النص على السمع والطاعة لولي الأمر ، ولو كان هناك نص على خلافة

علي ، لتمسك به علي رضي الله عنه بعد وفاة النبي ﷺ .

٧- المبالغة والإفراط في الثواب العظيم على الفعل اليسير أو الوعيد الشديد على الأمر الصغير :

مثل : (من صلى الضحى كذا وكذا ركعة ، أُعطي ثواب سبعين نبياً) . ومثل التهديد بالعذاب الشديد على بعض المنكرات التي يتكرر الإعلان عنها كل عام عن شخص في حرم المدينة المنورة .

وقد فرغ المحدثون من تفنيد هذه المزاعم ، وصنّفوا الكتب في الموضوعات ، مثل كتاب (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي .

* * *

القواعد المرعية في فهم الحديث وتحليله

إن استنباط الأحكام الشرعية من أحاديث الأحكام يتطلب مراعاة الأسس أو القواعد الآتية :

١- معرفة معاني الأحاديث لغة وشرعاً :

لا بد من كشف معاني ألفاظ الحديث وأقوال علماء اللغة فيها ، وبيان اشتقاقها إذا احتاج الأمر لذلك ، مع إيضاح معناها الاصطلاحي الشرعي ، أي إنه لا بد من معرفة معاني الألفاظ لغة وشرعية أو اصطلاحاً شرعياً . أما معرفة معاني الأحاديث لغة : فيكون بمعرفة معاني المفردات والمركبات وخواصها في إفادة المعنى ، إما بحسب السليقة العربية ، بأن ينشأ نشأة عربية صافية ، كما كان عليه حال الصحابة والتابعين ، أو بتعلم اللغة العربية ، من طريق معرفة علوم النحو والصرف واللغة والبيان ، والمعاني والبديع ، وسائر فنون البلاغة العربية .

وأما معرفة المعاني شرعية أو اصطلاحاً : فيكون بمعرفة المعاني والعلل التي هي علامات على الأحكام ، وأوجه دلالة اللفظ على المعنى ، من المنطوق والمفهوم ، والمحكم والمفسر ، والعبارة والإشارة ، والدلالة والاقتضاء ، وأنواع الأمر والنهي من عام وخاص ومشترك ومجمل ونحوها من الحرام والمكروه ، ونحوها . ومعرفة المصطلحات الشرعية للألفاظ ونقلها من المعاني اللغوية في الأصل إلى معان جديدة في الشريعة .

إن ضرورة معرفة اللغة والإعراب أصل لمعرفة الحديث ، لورود الشريعة المطهرة بلسان العرب .

ومعرفة سند الحديث أمر ضروري أيضاً كما تقدم ، لأنه طريق وصول الحديث إلينا ، من أجل الاعتماد في الاستنباط على الصحيح وترك الضعيف والموضوع .

٢- إدراك مقاصد الشريعة العامة وكتلياتها في وضع الأحكام :

السبب في هذا فهم النصوص الشرعية وتطبيقها على الوقائع متوقف على معرفة هذه المقاصد ، وهي الغاية من الشريعة ، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها . كما أن معرفة المقاصد الشرعية يتعين عند التوفيق بين الأدلة المتعارضة .

٣- الاستعانة بعلم أصول الفقه :

لأن دلالة النص على الحكم بوساطة كيفية معينة ، ككونه أمراً أو نهياً أو عاماً أو خاصاً ونحو ذلك ، وفهم الدلالات اللفظية يتوقف على قواعد الأصول ، وتطبيق الأحكام الجزئية الفرعية عليها ، مع استحضار أقوال فحول علماء الأصول في ذلك .

٤- الاطلاع على مسائل الإجماع ومواقعه :

لأن دلالة الإجماع قطعية ، ودلالة أغلب الأحاديث وهي أحاديث الآحاد ظنية ، ولا يعني هذا تقديم الإجماع على السنة النبوية ، لأن مرتبته بعد السنة ، ومستنده : هو النص من كتاب أو سنة ، أو المصلحة ، ولا يتصور تصادم الإجماع مع النص ، فذلك شرط في انعقاد الإجماع : وهو أن لا يصادم نصاً شرعياً .

وإنما دلالة النص تفهم في ضوء الإجماع .

وفقيه الحديث أو السنة يحتاج في استنباط أحكام الفقه من السنن أو الأحاديث إلى معرفة أقوال مذاهب علماء الأمصار في السنن ، مع بيان مذاهب علماء الصحابة والتابعين ، ومن وافق منهم الحديث ومن خالفه ، وحجة كل واحد ، مع بيان راجحية الحكم في ذلك ، دون تعصب ولا تعسف في التأويل .

٥- معرفة الناسخ والمنسوخ من السنة في بعض الأحاديث :

حتى لا يعتمد الفقيه على المنسوخ المتروك مع وجود الناسخ ، فيؤديه استنباطه إلى ما هو باطل ، ويرجع في ذلك إلى الكتب المتخصصة في الموضوع ، مثل كتاب أبي جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) : (شرح مشكل الآثار) .

٦- العلم بمصطلح الحديث ورجال الحديث :

لمعرفة ضوابط قبول الحديث ، وقبول رواية الرواة ، لأن العلم ضروري بأقسام الحديث من صحيح وكاذب ، وغريب ومنقطع وشاذ ومعضل ، ومنقطع وموقوف ، وعالٍ ونازل ، ومرسل ومسند ، وانفراد الثقة بزيادة في الحديث ، ونحو ذلك ، والعلم مهم جداً بأخبار التواتر والآحاد ، والناسخ والمنسوخ ، وبيان طبقات المخرجين والمجروحين ، والعلم بقواعد الجرح والتعديل ، وجوازهما ووقوعهما ، كل ذلك من الأسس المرعية في تحليل الحديث ، لتوقف التحليل على ثبوت الحديث .

إلا أن معرفة التواتر والآحاد ، والناسخ والمنسوخ ، وإن تعلق بعلم الحديث ، فإن المحدث لا يفتقر إليها ، لأن ذلك من وظيفة الفقيه ، لأنه

يستنبط الأحكام من الأحاديث ، فيحتاج إلى معرفة المتواتر والآحاد ، والناسخ والمنسوخ . فأما المحدث كما قال ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول^(١) : فوظيفته أن ينقل ، ويروي ما سمعه من الأحاديث ، كما سمعه ، فإن تصدى لما وراءه ، فزيادة في الفضل ، وكمال في الاختيار .

* * *

قواعد نقد الحديث

يحتاج فقيه الحديث إلى معرفة القواعد أو المعايير التي وضعها العلماء لنقد الحديث ، وهي كما تقدم علامات الوضع في متن الحديث ، وأهمها خمس عشرة (١٥) قاعدة^(١) :

- ١- ألا يخالف أصول العقيدة من صفات الله ورسوله .
- ٢- ألا يخالف سنة الله في الكون والإنسان .
- ٣- ألا يخالف القرآن أو محكم السنة أو المجمع عليه أو المعلوم من الدين بالضرورة (البداهة) بحيث لا يحتمل التأويل .
- ٤- ألا يكون ركيك اللفظ ، بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح ، وإنما يتفق مع اللغة وعاء القرآن والسنة وأداة التعبير عنهما .
- ٥- ألا يعارض بدهيات العقول أو منطق العقل السديد ، بحيث لا يمكن تأويله . ويؤدي ذلك إلى ألا يصادم النظريات العلمية القطعية .
- ٦- ألا يخالف القواعد العامة في الآداب والأخلاق وحكمة التشريع ومقصد الشريعة .
- ٧- ألا يعارض المحسوسات المشاهدة .
- ٨- ألا يصادم بدهي الطب والحكمة .

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي : ص ٢٥٠ وما بعدها .

- ٩- ألا يدعو إلى رذيلة تنافي الشرائع .
- ١٠- ألا يشتمل على سخافات أو أساطير يصاب عنها العقلاء .
- ١١- ألا يعارض حقائق السيرة والتاريخ في عصر النبي ﷺ .
- ١٢- ألا ينفرد راوٍ واحد برواية أمر وقع بمشهد عظيم .
- ١٣- ألا ينشأ عن باعث نفسي دفع الراوي إلى روايته .
- ١٤- ألا يوافق مذهب الراوي الداعية إلى مذهبه .
- ١٥- ألا يشتمل على مبالغة في الثواب أو الوعيد على الفعل الصغير ، أو الأمر الحقير .

* * *

منزلة السنة بالنسبة للقرآن الكريم

- منزلة السنة من ناحية الاحتجاج بها : هي أنها في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، لأن القرآن الكريم قطعي الثبوت ، لنقله بالتواتر حفظاً وكتابة أو تدويناً ، وأما السنة : فهي ظنية الثبوت ، والقطعي دون شك مقدم على الظني ، ثم إن السنة هي بيان للكتاب العزيز ، والبيان تابع للمبين ، فيكون المبين أولى بالتقديم ، وقد دل على ذلك الحديث الثابت ، مثل حديث معاذ : (بم تقضي يا معاذ إذا عرض لك قضاء؟ قال : أقضي بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال : فبسنة رسول الله . .) الحديث^(١) .

وصنيع الخلفاء الراشدين في الاجتهاد ، ورسالة عمر إلى أبي موسى الأشعري وإلى قاضيه شريح ، وهو قول ابن مسعود وغيره .

- وأما منزلة السنة من ناحية ما ورد فيها من الأحكام فهي على أربعة أنواع^(٢) :

النوع الأول : أن تكون السنة مقررة ومؤكدة لحكم ورد في القرآن : فهي موافقة له من حيث الإجمال والبيان ، مثل الأمر بأركان الإسلام

(١) أخرجه ابن عبد البر وأبو داود والترمذي عن معاذ من طريق أصحابه الثقات (نصب الراية ٦٣/٤) .

(٢) الرسالة للإمام الشافعي : ص ٢٤٧ وما بعدها ، الطرق الحكيمة لابن القيم : ص ٧٢-٧٣ .

الخمس من إعلان الشهادتين ، وإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً ، وتحريم الشرك بالله ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس بغير حق ، والنهي عن أكل مال الغير بغير حق أو بالباطل ، والإحسان إلى النساء ، مثل حديث : (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه)^(١) فإنه يوافق قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة : ١٨٨] . وحديث : (اتقوا الله في النساء ، واستوصوا بهن خيراً)^(٢) . فإنه مؤيد لقوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء : ١٩] .

النوع الثاني : أن تكون السنة مبيّنة لما في القرآن : من تفصيل مجمله ، أو توضيح مشكله ، أو تقييد مطلقه ، أو تخصيص عامه ، مثل الأحاديث التي فصلت كيفية إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت ، وبيان الخيط الأبيض والخيط السود في آية الصيام ﴿ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] . والمراد بالكنز في آية : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ [التوبة : ٣٤] . وهو عدم إخراج الزكاة ، وتقييد المراد بقطع يد السارق من الرسغ ، وتخصيص المراد من الظلم في آية : ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام : ٨٢] . وهو خصوص الشرك . وأغلب السنة من هذا النوع .

النوع الثالث : أن يستدل بالسنة على ناسخ القرآن ومنسوخه : وهذا ينسجم مع مذهب الشافعي الذي لا يجيز نسخ القرآن بالسنة ، وخالفه بقية المذاهب وقرروا أن السنة قد تأتي ناسخة للقرآن ، مثل حديث :

(١) أخرجه الدارقطني عن أنس .

(٢) أخرجه مسلم عن أبي هريرة .

(لا وصية لوارث)^(١) فإنه ناسخ لآية الإيصاء للوارث وهي قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [البقرة : ١٨٠] . وليس الناسخ هو آية الموارث ، إذ لا تنافي بينها ، وبين آية الوصية للأقربين ، فإن الأولى في ثلثي المال ، والوصية تنفذ في الثلث .

النوع الرابع : أن تكون السنة منشئة حكماً سكت عنه القرآن :
كالأخبار الدالة على تحريم الرضاع كما يحرم بالنسب ، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وتقرير حق الشفعة للشريك أو الجار ، والرهن في الحضر ، ورجم المحصن ، والحكم بشاهد ويمين ، وبيان ميراث الجدة ، وكفارة الجماع في نهار رمضان ، وتحريم لبس الذهب والحرير على الرجال ، وصدقة الفطر ، ووجوب الدية على العاقلة (العصابات) وتحريم لحوم الحمر الأهلية ، وفكاك الأسير ، ونحو ذلك .

* * *

(١) التقرير والتحجير ٢/ ٢٣٥ ، مرآة الأصول ٢/ ٢٠٠ ، التلويح على التوضيح ٢/ ٢ .

نوع الحكم المستفاد من السنة

تنقسم السنة عند الحنفية باعتبار السند إلى ثلاثة أقسام : السنة المتواترة ، والسنة المشهورة ، وسنة الآحاد^(١) .

أما السنة المتواترة : فهي كل خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب . وحكم المتواتر : أنه قطعي الثبوت عن الرسول ﷺ باتفاق العلماء ، ويفيد العلم واليقين مطلقاً ، ويكفر جاحده ، وأحصى العلماء الأخبار المتواترة بأنها ثلاثمائة وبضعة عشر ، بعدد أهل غزوة بدر المسلمين .

وأما السنة المشهورة : فهي ما كان من الأخبار آحادياً في الأصل عن النبي ، ثم انتشر أو اشتهر في القرن الثاني أو الثالث الهجري ، فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب . ولا عبرة للاشتهار بعد القرون الثلاثة الأولى .

ومن أمثلتها حديث : (إنما الأعمال بالنيات) وحديث : (بني الإسلام على خمس . .) و : (لا ضرر ولا ضرار) . وحديث المسح على الخفين ، وحديث الرجم . وحكم السنة المشهورة : أنها قطعية الورود عن الصحابة الذين رووها ، لا عن النبي ﷺ ، وتفيد الطمأنينة والظن القريب من اليقين ، ويفسق جاحدها .

(١) التلويح على التوضيح ٢/٢ ، التقرير والتحجير ٢/٢٣٥ ، مرآة الأصول ٢/٢٠٠ .

ويخصص بالسنة المتواترة والمشهورة عام القرآن عند الحنفية ، ويقيد بها مطلقه ، وهذا هو المعروف بمبدأ الزيادة على كتاب الله .

وأما سنة الآحاد : فهي ما رواها عن الرسول ﷺ آحاد لم تبلغ عدد التواتر ، كأن رواها واحد أو اثنان فصاعداً ، دون المشهور والمتواتر في القرون الثلاثة الأولى ، وأكثر الأحاديث ثابتة بهذا الطريق . وحكمها أنها تفيد الظن ، لا اليقين ولا الطمأنينة . ويجب العمل بها ، لا الاعتقاد ، للشك في ثبوتها . وخبر الواحد غير مقبول في الحدود عند أكثر الحنفية ، خلافاً لجمهور العلماء .

* * *

شروط العمل بخبر الآحاد عند الحنفية

اشتراط الأصوليون من الحنفية للعمل بخبر الواحد شروطاً ثلاثة^(١) وهي :

١- ألا يعمل الراوي بخلاف ما يرويه : فإن خالف فالعمل برأيه ، لا بروايته ، لأن مخالفته لم تكن إلا بسبب ناسخ علمه ، لهذا لم يعملوا بخبر أبي هريرة في نجاسة الكلب : (إذا ولغ الكلب في إناء أحكم ، فليغسله سبعاً إحداهن بالتراب)^(٢) . قالوا : فإن أبا هريرة اكتفى بالغسل ثلاثاً ، كما روى الدارقطني .

٢- ألا يكون موضوع الحديث فيما يكثر وقوعه وتعم البلوى به ، ويحتاج الناس إلى بيانه ، لأن ما شأنه كذلك أن تتوافر الدواعي على نقله ، بطريق التواتر أو الشهرة ، فروايته بطريق الآحاد تورث الشك في صحة صدوره عن الرسول ﷺ ، لهذا لم يعملوا بحديث رفع اليدين عند الركوع في الصلاة^(٣) .

٣- ألا يكون الحديث مخالفاً للقياس والأصول الشرعية إذا كان الراوي غير فقيه ، لأن الرواية بالمعنى كانت مستفيضة بين الرواة ، فإذا لم يكن

(١) فواتح الرحموت ١٢٨/٢ ، التقرير والتحبير ٢٩٥/٢ ، مرآة الأصول ٤/٢ وما بعدها .

(٢) متفق عليه بين أحمد والبخاري ومسلم عن أبي هريرة .

(٣) متفق عليه بين أحمد والبخاري ومسلم عن ابن عمر .

الراوي فقيهاً ، كان من المحتمل أن يذهب شيء من المعنى الذي ينبني عليه الحكم . ومن أمثلة الرواة غير الفقهاء في رأيهم : أبو هريرة ، وسلمان الفارسي ، وأنس بن مالك .

لهذا لم يعملوا بحديث أبي هريرة في الشاة المصرة (التي يجمع اللبن في ضرعها) وهو قوله ﷺ : (لا تصرّوا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ، فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن شاء أمسك ، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر)^(١) .

قالوا : إن رد صاع من تمر ، بدل اللبن ، مخالف للقياس ولقواعد الشريعة ، فهو مخالف للمقرر في الضمان : وهو المثل في المثليات والقيمة في القيميات ، ومخالف أيضاً لقاعدة (الخراج بالضمان)^(٢) التي تجعل الغلة الناتجة من العين أو الشيء ملكاً لمن هي في ضمانه ، ومقتضى ذلك أن اللبن للمشتري ، فالأمر برد صاع من تمر مخالف لهذه القاعدة .

* * *

(١) متفق عليه بين أحمد والشيخين : البخاري ومسلم عن أبي هريرة .

(٢) الخراج : هو الدخل والمنفعة ، ويستحق في مقابلة ضمان تبعة هلاك المبيع ، وهو نص حديث أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عائشة .

الزيادة على النص

يرى الحنفية^(١) أن الزيادة على النص القرآني بالخبر نسخ له ، إذا تعلقّت الزيادة غير المستقلة بحكم النصّ المزيّد عليه ، ووردت متأخرة عن المزيّد عليه بحيث يمكن النسخ ، كاشتراط النية في الطهارة ، عملاً بحديث : (إنما الأعمال بالنيات) زيادة على مضمون آية الوضوء ، وكضم التغريب (النفي) إلى الجلد في حد الزنى من البكر غير المحصن ، بحديث عبادة بن الصامت فيما أخرجه أحمد ومالك في الموطأ ومسلم وأبو داود والترمذي : (البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام) زيادة على آية جلد الزناة .

ومثل اشتراط الطهارة في الطواف ، لحديث أخرجه الطبراني وأبو نعيم والحاكم والبيهقي : (الطواف بالبيت صلاة) وكتقييد الرقبة بصفة الإيمان في كفارة الظهار واليمين ، زيادة على النصّ القرآني المطلق عن التقييد بهذا الوصف وهو : ﴿ تَحَرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ .

أما إن كانت الزيادة على النصّ تتضمن عبادة مستقلة بنفسها ، من غير جنس المنصوص عليه ، كزيادة وجوب الصوم أو الزكاة ، بعد وجوب الصلاة ، فلا تكون نسخاً لحكم المزيّد عليه ، لأنها زيادة حكم في الشرع ، من غير تغيير للأول ، ومن غير جنس الأول .

(١) كشف الأسرار ٣/ ٩١٨-٩١١ ، أصول السرخسي ٢/ ٨٢-٨٥ ، التلويح على التوضيح ٣٦/٢ .

وترتب على هذه القاعدة لدى الحنفية : أنه لا تثبت الزيادة بما لا يجوز النسخ به ، وهو خبر الواحد ، وتثبت بالخبر المتواتر أو المشهور ، لأن خبر الواحد لا ينسخ المتواتر وهو القرآن .
وإنما يكون النسخ بمكافئ للقرآن وهو إما قرآن أو حديث متواتر أو مشهور .

ودليل الحنفية على قولهم بأن الزيادة نسخ : هو أن النص الشرعي المطلق يوجب العمل بإطلاقه ، فإذا صار مقيداً ، صار شيئاً آخر ، لأن التقييد والإطلاق ضدان لا يجتمعان ، وإذا كان هذا غير الأول ، لم يكن بد من القول بانتهاء الأول ، وابتداء الثاني ، وهو معنى النسخ : بيان انتهاء الحكم ، وابتداء حكم آخر ، أي إن الحكم الأصلي كان مجزئاً دون تلك الزيادة ، فلما جاءت الزيادة ، ارتفع بسببها ذلك الحكم ، وهذا هو معنى النسخ ، فيكون نسخ إطلاق النص بمنزلة نسخ جملته .

ومن الأمثلة الموضحة أيضاً ما جاء في كشف الأسرار^(١) : ولأن الزيادة على النص نسخ ، ونسخ الكتاب بخبر الواحد لا يجوز ، لذا لم يجعل الحنفية قراءة الفاتحة في الصلاة فرضاً ، لأن إطلاق قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [المزمل : ٢٠] وعمومه يقتضي الجواز دون الفاتحة ، فكان تقييد القراءة بالفاتحة نسخاً لذلك الإطلاق ، فلا يجوز بخبر الواحد ، وهو قوله عليه السلام : (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)^(٢) .

وجملة القول : إن أسس تحليل وفهم أحاديث الأحكام تتطلب مراعاة قواعد نقد السند والمتن معاً ، حتى يتحقق الفقيه من الاطمئنان لصحة

(١) ٩١٦/٣ .

(٢) رواه الجماعة (أحمد وأصحاب الكتب الستة) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

الحديث أولاً ، والبعد عن كل ما يوهنه أو يضعفه ، ثم يفهمه معتمداً على أصول اللغة والفقه والمصطلح ، وملاحظة مقاصد الشريعة ، ومعرفة مسائل الإجماع والناسخ والمنسوخ . ويراعي في ذلك شروط العمل بالسنة ولا سيما خبر الآحاد ، وإمكان تقييد النص أو تخصيصه .

* * *